



Distr.
GENERAL

A/40/529
5 August 1985

ARABIC
ORIGINAL : FRENCH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الاربعون
البند ١٨ من جدول الاعمال المؤقت*

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، وموجهة الى
الامين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أرفق اليكم طي هذا الوثيقة المتعلقة بموقف الحكومة المغربية من المسألة
المدرجة تحت عنوان " الصحراء الغربية " (انظر المرفق) ، والتي أحيلت الى رئيس
اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .
وأكون مقتنا لكم لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الوثيقة في اطار البند ١٨ من
جدول الاعمال المؤقت .

(توقيع)
العلوى
السفير
الممثل الدائم

• A/40/150 *

••/••

85-22434

مرفق

وثيقة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٨٥ بشأن موقف
المغرب من مسألة الصحراء الغربية ، احييت التي
رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ان المملكة المغربية ، احتراماً منها للشرعية الدولية ، واخلصاً منها لسياسة الحوار والتشاور السلمي التي تنتهجها ، ومع الحفاظ على مطالبها المشروعة لتحقيق سلامتها الاقليمية ، قد اتخذت منذ ١٩٦٣ مبادرة ادراج مسألة اقليم الصحراء الغربية وايغني في جدول اللجنة الخاصة . وانطلاقاً من هذه الروح ذاتها اقترح جلالة الملك الحسن الثاني في ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ على اسبانيا التي كانت تدعي أن الصحراء المغربية اقليم لا يخضع لسيادة أحد ، استطلاع رأي محكمة العدل الدولية . وتقدمت الجمعية العامة بطلب فتوى الى المحكمة التي أكدت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ وجود روابط قانونية عريقة بين المملكة المغربية وسكان الصحراء الغربية . وكانت المسيرة الخضراء المجيدة التي تلت ذلك فرصة لتظايره ضخمة وسلمية دلت على استمرار هذا العهد . وفي أعقاب اتخاذ مجلس الامن القرار ٣٨٠ (١٩٧٥) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ الذي أوصى بتسوية سلمية بموجب المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، ابرم اتفاق مدريد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، بغية تنظيم عملية انسحاب الوجود الاسباني من الاقليم في موعد لا يتجاوز ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، مع احترام " رأي السكان الصحراويين الذي ستعرب عنه الجماعة . "

وحيث أن الجمعية العامة أحيطت علماً بهذا الاتفاق في قرارها ٣٤٥٨ بـ (د - ٣٠) ، وأن الجماعة ، وهي الجمعية الممثلة للاقليم استشيرت في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ وأن استعمار الصحراء الغربية أنهى بالوسائل السلمية ، فقد كان ينبغي شطب المسألة بلا قيد ولا شرط من جدول أعمال اللجنة الخاصة .

ومما يؤسف له أن المسؤولين الجزائريين بدأوا ، بدعوى " التوازن الجغرافي السياسي الاقليمي " في معارضة هذا الحل السلمي بكل ما لديهم من وسائل ، فقد سلحوا المرتزقة وتدخلوا مباشرة (معركة شباط/فبراير ١٩٧٦ بين الجيش الجزائري

والقوات الملكية المسلحة في منطقة امغاله في داخل الصحراء) . وهذا العناد تصحبه العديد من المتناقضات ، ذلك أنه في الوقت الذي كان فيه هؤلاء المسؤولون يدعون أنهم لا يهتمون الا بالتعبير الحر عن ارادة السكان عن طريق استفتاء لتقرير المصير أعلنوا في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ بطريق البوليساريو " جمهورية صحراوية ديمقراطية " مزعومة .

وازاء خطورة التوتر الناجم عن الموقف الجزائري وتهديد السلم والا من فسي منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية ، اقترحت المملكة المغربية بطريق أعلى سلطة فيها ، وهي سلطة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، على رؤساء الدول الافريقية المجتمعين في نيروبي في ٢٦ حزيران /يونيه ١٩٨١ ، تنظيم استفتاء للسكان وتعهدت باحترام نتائج هذا الاستفتاء احتراماً كاملاً . ان هذه المبادرة الشجاعة تعد تنازلاً ضخماً يرمي الى تيسير اعادة السلم الى المنطقة . وقد سمحت لمنظمة الوحدة الافريقية باتخاذ القرار ١٠٣ ، كما سمحت للجنة التابعة لهذه المنظمة والمعنية بالتنفيذ ، بوضع ادق تفاصيل طرائق تنظيم استفتاء على تقرير المصير ، وذلك في اثناء الدورات التي عقدتها هذه اللجنة في نيروبي في آب/اغسطس ١٩٨١ . وقد أكد صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، من جديد خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، التزام المملكة والشعب المغربي باستفتاء على تقرير المصير لوضع حد نهائي للمسألة المعروفة باسم " الصحراء الغربية " والدخول في مرحلة جديدة من التعاون في المغرب العربي لصالح جميع شعوب المنطقة .

الا أن الجزائر قد عملت جاهدة من جديد على وضع سلسلة من العقبات لاحباط التعبير الحر لارادة سكان الصحراء الغربية ويمكن الاشارة ضمن هذه العقبات الى طلب اجراء مفاوضات مباشرة مع " البوليساريو " أو قبول " الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية " المزعومة في منظمة الوحدة الافريقية ، وكلها تدابير تستببق الحكم على نتائج الاستفتاء المقبل وترمي الى جعله غير فعال .

بيد أن مثل هذه المناورات لم تترتب عليها أية آثار على حقيقة الحياة اليومية في الاقليم . فالسكان يمارسون أنشطتهم العادية بهدوء ويشتركون في جميع المشاورات الديمقراطية في اطار المؤسسات المغربية . ان هذا الصفاء وهذا الهدوء قد اتضحاً في أجلى صورهما في شهر آذار/مارس ١٩٨٥ في الزيارة التي استغرقت اسبوعاً والتي قام بها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني للمنطقة وفي اجتماع البرلمان المغربي فسي العيون . غير أنه يجب على الامم المتحدة التي عليها القيام بدور لتفادي تفاقم التوترات

والمنازعات بين أعضائها ، أن تتخذ ازاء الطريق القانوني والسياسي المسدود الذي وضعت فيه منظمة الوحدة الافريقية ، جميع التدابير لاجراء استفتاء على تقرير المصير في الاقليم وتسوية المسألة المعروفة باسم " الصحراء الغربية " تسوية سلمية .

والمملكة المغربية تؤكد من جديد من جانبها التزامها الرسمي بالتعاون تعاونا تاما مع الامين العام والاجهزة المختصة في الامم المتحدة بغية انجاز استفتاء على تقرير المصير .

وفي النهاية فان المملكة المغربية ، وهدفها الاساسي هو تنظيم علاقات سلمية مع جيرانها وبناء مجتمع متضامن في المغرب العربي ، تعتمد على دعم جميع البلدان المحبة للسلم لمساندة جهودها بغية الوصول الى حل سلمي ونهائي لمسألة " الصحراء الغربية " عن طريق استفتاء حر وديمقراطي تحت رعاية الامم المتحدة .
